An analytical study of the impact of the COVID-19 pandemic on economic sectors in Algeria for 2020.

-**Djema Redhouane**[1]: *Prof.Dr, Médéa University, Algeria.*

Received:12/11/2021 ***Accepted :05/01/2022*** ***Published :31/01/2022***

Abstract

This study aims to know the impact of the Covid-19 pandemic on the economic sectors in Algeria, so we used the descriptive and analytical approach. The results indicated that the sectors most affected are, respectively, the construction and public works, Hydrocarbons, the industrial due to the drop in oil prices, and finally the transportation sector, while the agricultural sector is the only sector that recorded a positive growth rate. This situation may result in the future in the event of the continued spread of the Covid-19 virus, unemployment and inflation rates will rise in Algeria.

Key words: Covid-19 Pandemic; Economic Growth; Economic Sectors,Algerian economy.

Jel Codes Classification : I15, F43 -

1 - **Djema Redhouane**, *redhouaneeconometrie@gmail.com*

دراسة تحليلية لأثر جائحة كوفيد-19 على القطاعات الاقتصادية في الجزائر لسنة 2020.

– **جمعة رضوان**[1]:أستاذ محاضر (أ)، جامعة المدية، الجزائر.

تاريخ الإرسال: 2021/11/12 **تاريخ القبول: 2022/01/05** **تاريخ النشر:2022/01/31**

ملخص

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة أثر جائحة كوفيد-19 على أهم القطاعات الاقتصادية في الجزائر، و للوصول إلى الهدف المنشود اعتمدنا على المنهج الوصفي التحليلي، من خلال الاعتماد على البيانات الاحصائية المتوفرة، و قد دلت النتائج المتوصل إليها إلى أن القطاع الأكثر تضررا هو قطاع البناء و الأشغال العمومية، ثم على التوالي كلا من قطاع المحروقات و القطاع الصناعي بسبب انخفاض أسعار النفط، ثم يليهم قطاع النقل، أما القطاعات التي سجلت معدلات ايجابية هو القطاعي الفلاحي فقط. و ما يمكن أن ينجر عن هذا في المستقبل في حالة استمرار انتشار فيروس كوفيد-19، هو ارتفاع معدلات البطالة و التضخم في الجزائر.

الكلمات المفاتيحة: جائحة كوفيد-19، النمو الاقتصادي، القطاعات الاقتصادية، الاقتصاد الجزائري.

التصنيف:JEL : I15, F43,

[1]- **جمعة رضوان**، *redhouaneeconometie@gmail.com*

– مقدّمة:

شهدت مختلف دول العالم أزمات اقتصادية عديدة في القرن الحديث كانت أشدها أزمة الكساد الكبير لعام 1929، التي أفلست بسببها العديد من الشركات الكبرى، و تهاوي أسعار الأوراق المالية و ارتفاع معلات البطالة لمستويات قياسية. لكن عرف العالم في عام 2020 أزمة لا مثيل لها بسبب ظهور وباء خطير و قاتل أتفق على تسميته كوفيد-19، كانت بدايته في مدينة "ووهان الصينية" في أواخر سنة 2019، و الذي انتشر بشكل سريع في معظم دول العالم، نتيجة لذلك، دخلت معظم هذه الدول في أزمات اقتصادية خانقة من أهمها ارتفاع معدلات البطالة و أزمة الكساد و تضرر الأسواق المالية.

ليست الجزائر بمنأى عن العالم الخارجي، فقد انتقل إليها هذا الوباء أو الفيروس في شهر مارس من عام 2020، و تم اتخاذ العديد من الاجراءات للحد من انتقال الفيروس كانت من أهمها اعلان الحجر المنزلي و تعليق أنشطة أغلب وسائل النقل في الداخل و الخارج، و غلق الحدود، و هذا من شأنه أن يؤثر سلبا على الاقتصاد الوطني، لكن ما زاد من تعميق الأزمة هو اعتماد الجزائر بشكل مفرط على قطاع المحروقات في تكوين الناتج، حيث تمثل ما نسبته 98% من اجمالي الصادرات، و قد شهدت أسعار المحروقات في مقدمتها النفط انخفاضا حادا نتيجة انخفاض الطلب في أغلب الدول المستهلكة للنفط، بسبب توقف أغلب أنشطة النقل الجوي و البحري و البري و توقف العديد من المصانع بها، لذلك، فإنه من الأكيد أن يتضرر قطاع المحروقات.

معروف أنه كلما كان معدل النمو الاقتصادي للدولة كبيرا كلما ارتفعت كلا من الواردات و الايرادات الضريبية، و بما أنه من المتوقع أن تسجل الجزائر انخفاضا في معدل النمو فإن حجم الواردات و الايرادات الضريبية سوف تتقلص، و يسمح هذا بدوره بانخفاض حجم الواردات خاصة المعدات و التجهيزات الضرورية في العملية الانتاجية، و انخفاض الانفاق الحكومي، و ما ينجر عن هذا في الأخير امكانية تتضرر القطاعات الاقتصادية المكونة للاقتصاد الوطني، على هذا الأساس، نطرح الاشكالية الآتية:

ما هي القطاعات الاقتصادية الأكثر تضررا في الجزائر من أزمة كوفيد-19؟.

ندعم هذه الاشكالية بالأسئلة الفرعية الآتية:

1- ما هي محددات النمو الاقتصادي في الجزائر؟.

2- ما تأثير جائحة كوفيد-19 على القطاعات الاقتصادية في الجزائر؟.

نفترض على هذا الأساس ما يلي:

1- يتحدد النمو الاقتصادي في الجزائر بإنتاج و تصدير المحروقات.

2- من الممكن أن تؤثر جائحة كوفيد-19 سلبا على كل القطاعات الاقتصادية في الجزائر.

نهدف من خلال هذه الدراسة لمعرفة أثر جائحة كوفيد-19 على أهم القطاعات المكونة للاقتصاد الوطني، و من ثم تحديد القطاع الذي تأثر أكثر، و أثر ذلك على النمو و التضخم و البطالة.

I- مفاهيم و أثر جائحة كورونا على الاقتصاد العالمي:

عرف العالم مع نهاية عام 2019 جائحة كورونا و التي كانت آثارها وخيمة على البشرية من الناحيتين الاقتصادية و الاجتماعية خاصة، و هذا بسب انتقالها السريع و خطرها الكبير على الصحة العالمية، لذا، كانت سنة 2020 سنة مختلفة لا مثيل لها، و سوف نحاول في هذا الجزء تحديد مفهوم جائحة كورونا و آثارها على الاقتصاد العالمي.

أولا: تعريف فيروس كورونا Cronavirus:

فيروس كورونا هو عائلة للعديد من الفيروسات التي يمكن أن تسبب مجموعة واسعة من الأمراض لدى البشر، تتراوح من نزلات البرد إلى السارس SRAS، والتي تسبب أيضًا عددًا من الأمراض لدى الحيوانات[1].

و السارس SRAS (أو المتلازمة التنفسية الحادة الوخيمة) هو التهاب رئوي غير نمطي ناجم عن فيروس كورونا[2].

I-1- تعريف كوفيد 19 (COVID-19):

قامت منظمة الصحة العالمية في فيفري 2020 بتسمية الوباء أو المرض رسميًا بعدة لغات، حيث استعملت "مرض فيروس كورونا 2019، و باللغة الانجليزية (Corona Virus Diseas 2019: COVID-19)، و قد تم الابلاغ عن أول حالة في 31 ديسمبر 2019 بمدينة ووهان الصينية.

مرض كوفيد 19 هو مرض تنفسي يمكن أن يكون قاتلاً لمرضى كبار السن أو الذين يعانون من أمراض مزمنة، و هو ينتشر من خلال الاتصال الوثيق مع المصابين. كما يمكن أن ينتقل عن طريق المرضى الذين لا تظهر عليهم أعراض[3]. و قد اعتبرته منظمة الصحة العالية بأنه عبارة عن فيروس حيواني المنشأ مثل الأمراض المعدية الفيروسية الناشئة التي تسببها سلالة من الفيروس التاجي السارس COV-2. و الأعراض الأكثر شيوعًا هي الحمى والسعال والتعب وصعوبة التنفس. في أخطر الأشكال ، يمكن أن يؤدي ظهور متلازمة الضائقة التنفسية الحادة إلى الوفاة، لا سيما في الأشخاص الأكبر سنا و الذين يعانون من أمراض مزمنة.

و كانت قد أطلقت منظمة الصحة العالمية انذارا دوليا في 09 جانفي 2020 تحذر فيه من مخاوفها، لكن في 11 مارس 2020 صنفت المنظمة العالمية كوفيد-19 على أنه وباء عالمي سريع الانتقال و أكثر خطورة على البشرية.

ثانيا: أثر جائحة كورونا على الاقتصاد العالمي:

لقد كان للإجراءات المختلفة المتخذة من طرف الدول لاحتواء الفيروس تأثيرات على النشاط الاقتصادي، حيث أدت الى انخفاض الطلب الكلي، خاصة الاستهلاك والاستثمار، الذي انتقل تأثيره فيما بعد إلى النشاط الإنتاجي المحلي والأجنبي بأكمله. و قد خلصت دراسة (Éric H , de Xavier T 2020) إلى تأثير صدمة كوفيد-19 على الاقتصاد العالمي و التي شملت 44 دولة و 12 منطقة و 17 قطاعًا، إلى عدم التجانس بين الدول ، سواء في تاريخ التنفيذ أو في محتوى التدابير الوقائية، هذا ما قادنا إلى اعتبار شهر أفريل لسنة 2020 كمرجع، لأنه يغطي معظم فترات الحجر، حيث لاحظنا انخفاضًا في الإنفاق الخاص في كل بلد، والذي انتقل بعد ذلك إلى النشاط الإنتاجي العالمي بأكمله[4].

شهدت العديد من الدول في مقدمتها الدول الصناعية مع بداية سنة 2020 انكماشا في معدلات النمو الاقتصادي، و الذي ساهم في ارتفاع معدلات البطالة، كما تضررت التجارة العالمية نتيجة انخفاض حجم الصادرات من

P-ISSN: 2437-0916 / E-ISSN: 2437-0916/ Legal Deposit N°6970-2015

السلع خاصة، و نتيجة لذلك انخفض الطلب على النفط العالمي مما سمح بانخفاض أسعار النفط، و التي بدورها أثرت على معدلات النمو و حجم الصادرات و البطالة و التضخم في الدول المصدرة للنفط، أي أن هذه الجائحة أثرت سلبا على أغلب اقتصاديات الدول.

من المتوقع أن يبلغ النمو العالمي 4.9-% في عام 2020، بانخفاض قدره 1.9 نقطة مئوية عما تنبأ به عدد إبريل 2020 من تقرير آفاق الاقتصاد العالمي، و قد كان تأثير جائحة كوفيد-19 على النشاط الاقتصادي في النصف الأول من عام 2020 أكثر سلبا من المستوى المنتظر، و من المتوقع أن يكون التعافي أكثر تدرجا مما أشارت إليه التنبؤات السابقة[5]. و حسب نفس المصدر فإنه من المتوقع أن ينخفض معدل نمو الناتج في الولايات المتحدة الأمريكية و التي تعد من الدول المتطورة من 1.7% إلى 4.3-% من نفس الفترة، و كذلك هو الحال بالنسبة لأهم دولة ناشئة و هي الصين، و التي سوف تعرف انخفاضا من 6.1 إلى 1.9%.

أما بخصوص التجارة العالمية فقد بلغت قيمة تجارة السلع العالمية 19.051 تريليون دولار أمريكي عام 2019، أي حققت انخفاضا قدره 3% مقارنة بعام 2018، و كان هذا الانخفاض متأتي في الغالب من دول أوروبا و آسيا، و التي تمثل ثلثي تجارة السلع.

لقد انخفض حجم تجارة السلع بنسبة 0.1% عام 2019، و يعتبر أول انكماش منذ الأزمة المالية العالمية 2008-2009، و تأثرت التجارة العالمية بسبب التوترات التجارية المستمرة و ضعف نمو الناتج المحلي العالمي و الذي انخفض من 2.9% عام 2018 إلى 2.3% عام 2019. و من المرجح أن يؤدي وباء كوفيد-19 إلى انكماش كبير في التجارة العالمية في عام 2020، و هذا بسبب انخفاض الصادرات الصناعية و الخدمات بشكل حاد خلال الرباعيين الأول و الثاني من عام 2020[6].

تشير كل هذه المعطيات و التوقعات إلى أن أسعار النفط العالمية سوف تعرف انخفاضا محسوسا، و هذا من شأنه ان يؤثر على العديد من اقتصاديات الدول المصدرة للنفط أو التي تعتمد في اقتصاداتها على المحروقات في مقدمتها الجزائر، و وفق احصائيات المنظمة العالمية للطاقة فقد سجل سعر نفط برنت 62.65 دولار للبرميل في بداية أكتوبر من عام 2019، لينخفض هذا السعر إلى أقل من 50.53 في جانفي 2020، ليستمر هذا الانخفاض حتى وصل إلى 31.43 دولار للبرميل في أفريل 2020، أي أن سعر النفط عرف انخفاضا حادا بلغ أكثر من 49.8% خلال فترة وجيزة من أكتوبر 2019 إلى أفريل 2020. و هذا الانخفاض نتج بالتأكيد عن التقلص في حجم الطلب العالمي من النفط خاصة في الدول المتقدمة، و وفقا لإحصاءات منظمة الدول المصدرة للنفط فقد بلغ الطلب العالمي من النفط 100.95 مليون برميل يوميا خلال الربع الأخير من سنة 2019، لينخفض إلى 92.71 مليون برميل يوميا خلال الربع الاول من عام 2020، و ليواصل انخفاضه خلال الربع الثاني من نفس السنة حتى وصل إلى 82.57 مليون برميل يوميان أي أن مقدرا الانخفاض بلغ أكثر من 18% خلال الفترة الممتدة من الربع الأخير من عام 2019 إلى الربع الثاني من عام 2020.

من المتوقع أن ينخفض الطلب العالمي على النفط في عام 2020 بمقدار 9.77 مليون برميل في اليوم ، أي أقل بشكل طفيف مقارنة بالربع الأخير لعام 2019، حيث من الممكن أن تؤدي البيانات الضعيفة في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية (OECD) إلى تقلص الطلب بمقدار 0.18 مليون برميل يوميا خلال الربع الثالث من عام 2020 ، على خلفية تباطؤ الطلب على وقود النقل في الولايات المتحدة وأوروبا، مع ذلك فإنه من المتوقع أن يرتفع

الطلب على النفط خارج منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية بمقدار 0.16 مليون برميل يوميا، بسبب التفاؤل في الاقتصاد الصيني و الهندي. على هذا الأساس، تشير التقديرات إلى أن الطلب على النفط في دول منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية سينخفض بمقدار 5.48 مليون برميل في اليوم في عام 2020، حيث يكون الانخفاض كبيرا في الولايات المتحدة الأمريكية، و يتوقع أيضا أن ينخفض الطلب على النفط في الدول غير الأعضاء في منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية بمقدار 4.29 مليون برميل في اليوم، مع احتساب دول آسيا والهند. من المهم ملاحظة أن الصين قد سجلت نموًا منذ بداية الربع الثالث من عام 2020 ومن المتوقع أن تظهر زيادات على أساس سنوي في الربع الرابع من عام 2020. لذا يتوقع أن يصل إجمالي الطلب على النفط إلى 89.99 مليون برميل في اليوم خلال عام 2020[7].

و بعد الانكماش الحاد الذي شهده الاقتصاد العالمي في سنة 2021، استعاد ثباته نوعا ما في عام 2121 بفضل الدعم المالي المقدم من طرف الحكومات التي بلغت 16 تريليون دولار، و عمليات التطعيم الواسعة ضد الفيروس، و التكيف مع أساليب العمل الجديدة. لكن الدول الصاعدة و النامية و حتى البلدان المتوسطة الدخل، كانت أكثر تضررا، مما قد يساهم في تضييعها بلوغ أهداف التنمية المستدامة، و قد تكبدت العمالة الأقل مهارة و العاملين في القطاعات غير الرسمية في هذه الدول من خسائر في الدخل تفوق الفئات الأخرى[8].

II- أثر جائحة كورونا على القطاعات الاقتصادية في الجزائر:

اتخذت الجزائر على غرار دول العالم مجموعة من الاجراءات مع بداية الجائحة للحد من انتشار الوباء نذكر من أهمها[9]:

- وقف جميع وسائل النقل العمومي و الخاص.
- تسريح 50% من الموظفين في القطاع العام، مع الاحتفاظ بمستخدمي القطاعات الحيوية.
- تسريح النساء الحوامل و اللواتي لهن أطفال صغار.
- تقليص الواردات بنسبة 25% باستثناء المواد الغذائية الضرورية و الأجهزة الطبية.

إن الاجراءات الوقائية التي اتخذها الجزائر للحد من انتشار الفيروس من جهة، و من جهة أخرى الانكماش الحاد في الاقتصاد العالمي الذي أدى إلى انخفاض أسعار النفط العالمية، فمن المعقول أن تكون له آثار وخيمة على الاقتصاد الوطني، لاسيما إذا عرفنا بأن صادرات الجزائر من المحروقات تمثل 98% من اجمالي الصادرات، الايرادات الضريبية على المحروقات 60% من اجمالي الضرائب المحصلة، و مساهمتها في تكوين الناتج المحلي تمثل 19%، فهذا يؤدي بالضرورة إلى تقليص النفقات العمومية التي تؤثر سلبا على الطلب الكلي.

يعبر النمو الاقتصادي في بلد ما على ارتفاع طويل الأجل في القدرة على توفير سلع اقتصادية متنوعة بشكل متزايد لسكانها ، وهذه القدرة المتنامية تعتمد على التطور التكنولوجي ، والتعديلات المؤسسية والأيديولوجية التي تحتاجها. و إن الارتفاع المستمر في المعروض من السلع هو نتيجة للنمو الاقتصادي الذي يتم تحديده من خلاله[10].ولا يمكن الحديث عن النمو الاقتصادي إلا أذا توفرت الخصائص الآتية:

- الزيادة المستمرة و الحقيقية في السلع و الخدمات.
- التناسب بين النمو السكاني و نمو حجم السلع و الخدمات.
- تحسن المستوى المعيشي للسكان و تحقيق العدالة الاجتماعية عن التوزيع العادل للدخل الوطني.

و يعتبر النمو الاقتصادي في الجزائر ضعيفا و لا يستجيب لمتطلبات السكان المتزايدة و المتعددة، لا سيما في ظل النمو السكاني الكبير التي تعرفه الجزائر، و عدم قدرة الدولة على تنويع الاقتصاد الوطني، و قد شهدت أسعار النفط العالمي انخفاضا حادا في جوان 2014، الأمر الذي ساهم في انخفاض كبير في معدل النمو الاقتصادي في الجزائر.

حتى قبل ظهور فيروس كوفيد-19 تم تفسير ضعف معدل نمو الناتج المحلي الاجمالي إلى التطور السلبي في انتاج و أسعار المحروقات، خاصة النفط، و تم تسجيل تباطؤ في معدل نمو القطاعات خارج المحروقات، حيث انخفض النمو فيها من 3.3% عام 2018 إلى 2.6% عام 2019. كما تم تسجيل تباطؤ في قطاعات البناء والأشغال العمومية و السكن و الزراعة والتجارة، و يعود هذا إلى انخفاض في معدل نمو الاستثمار العام و الاستثمار الخاص[11]. و قد بلغ معدل نمو التكوين الاجمالي لرأس المال الثابت 12% خلال الربع الأول من عام 2013، لكنه عرف انخفاضا حادا بلغ 3.5% خلال الربع الأول من عام 2014، و تزامن هذا الانخفاض مع الانخفاض الحاد في أسعار النفط العالمية في جوان 2014.

تأثر الاقتصاد الجزائري في عام 2020 بشكل مضاعف بفيروس كوفيد-19، بسبب تباطؤ النشاط الاقتصادي و انخفاض العائدات النفطية الحكومية في أعقاب الركود العالمي. و قد أدى الوضع الصحي إلى زيادة التباطؤ في النشاط الاقتصادي الملحوظ منذ عام 2016، حيث انخفض معدل نمو الناتج المحلي الإجمالي من 3.2٪ في عام 2016 إلى 0.8٪ في عام 2019 ، ثم إلى 5.5-٪ في عام 2020 [12].

يبين الشكل (01) التطور الفصلي في معدل نمو التكوين الاجمالي لرأس المال الثابت، أين نلاحظ أن هذا الأخير قد عرف نوعا من الاستقرار من بداية عام 2017 إلى غاية الفصل الأول من عام 2019 بلغ في المتوسط حوالي 3.3% سنويا، ليعرف بعد ذلك هبوطا حادا وصل إلى حدود 1.7% خلال الفصل الثاني، 0.5-% خلال الربع الثالث، و 2.2-% خلال الربع الرابع من عام 2019، و لم يبق عند هذا الحد و إنما واصل انخفاضه بأكثر حدة أين وصل إلى 15-% خلال الربع الثاني من عام 2020، و تزامن هذا الانخفاض في معل نمو التكوين الاجمالي لرأس المال الثابت مع اشتداد و توسع جائحة كورونا، التي خلقت تخوفا لدى المتعاملين الاقتصاديين في مختلف مناطق العالم، الأمر الذي ساهم في انخفاض أسعار النفط العالمية نتيجة انخفاض الطلب العالمي على النفط، و نتيجة لذلك. لكن مع نهاية 2020 و بداية 2021 عرف معدل نمو التكوين الاجمالي لرأس المال الثابت (الاستثمار) ارتفاعا بلغ بين 3.5% و 3.3%، بسبب انتعاش أسعار النفط العالمية، و كان هذا كله نتيجة الاكتشافات المتعددة للقاح فيروس كورونا المستجد.

شكل رقم (01): تطور معدل نمو التكوين الاجمالي لرأس المال الثابت الربع السنوي من 2017 إلى 2021.

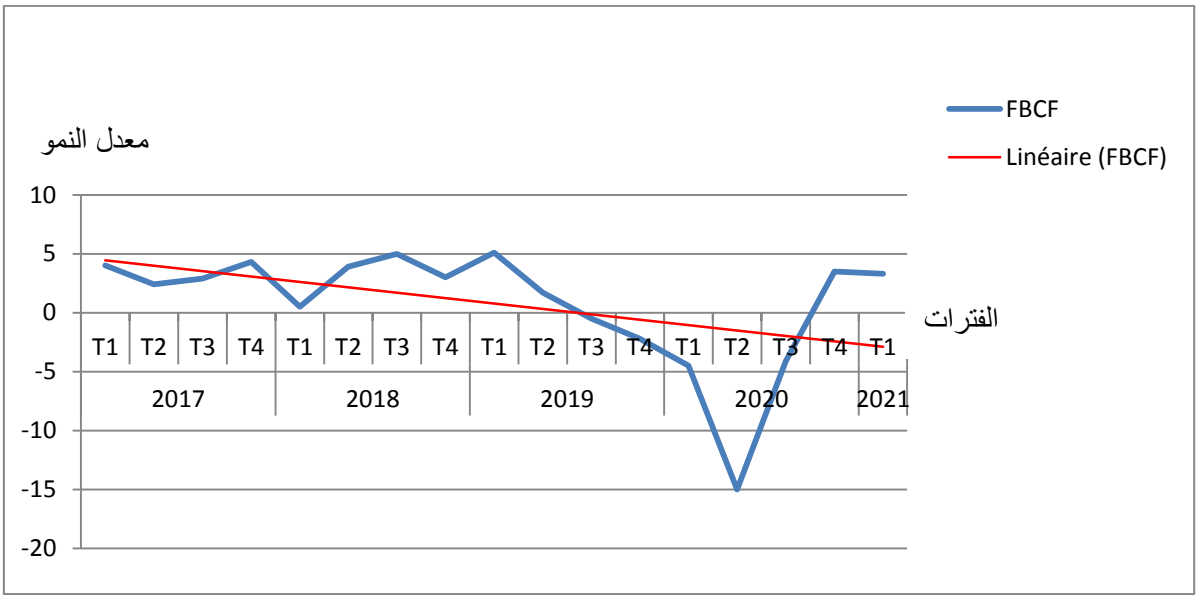

Source : les statistiques de l'office national des statistiques Algérien 2021.

تشير التقييمات الربع سنوية إلى تراجع النشاط الاقتصادي في الربع الأول من عام 2020، حيث انخفض الناتج المحلي الخام بنسبة 3.9% مقارنة بالربع الأول من عام 2019[13]. إضافة إلى هذا، بلغ معدل نمو الناتج خلال الربع الرابع 0.0% من عام 2019 لينخفض إلى -10.4% خلال الربع الثاني من عام 2020، لكن خلال الربع الأول من عام 2021 عرف انتعاشا وصل 2.3%. و كذلك الحال بالنسبة لمعدل نمو الناتج المحلي خارج قطاع المحروقات، حيث بلغ 1.5-% في الربع الأول من عام 2020 بعدما كان في حدود 3.6% في الربع الأول من عام 2019.

معلوم أيضا أن الواردات من السلع و الخدمات تؤثر ايجابا على التكوين الاجمالي لرأس المال الثابت و المتغير في الجزائر، و حسب احصائيات الديوان الوطني للإحصاء فقد سجل معدل نمو حجم الواردات خلال الربع الرابع من عام 2019 و الربع الأول من عام 2020 انخفاضا حاد بلغ (19.2-%) و (19.3-%) على التوالي، و هذا بسبب انخفاض حجم الصادرات التي تراجعت أيضا بنسبة (5.7-%) و (11.8-%) خلال نفس الفترة.

II-1- قطاع المحروقات:

تعتمد الجزائر بشكل مفرط على المحروقات خاصة النفط على صادراتها و تكوين الناتج المحلي، الأمر الذي يجعل من اقتصادها عرضة للتغيرات في اقتصاديات الدول الأكثر استهلاكا للنفط و الغاز ، و قد شهدت أسعار النفط انخفاضا محسوسا بداية من الربع الرابع من عام 2014 و التي بلغ فيها سعر نفط خام برنت في المتوسط 75.95 دولار للبرميل بعدما كان يتجاوز 109.8 دولار للبرميل في الربع الثاني من عام 2014، و هذا كما يوضحه الشكل (02)، و لم تتوقف الأسعار عند هذا الحد و إنما واصلت انخفاضها حتى وصلت 34.35 دولار للبرميل في الربع الأول من عام 2016، ثم عرفت بعد ذلك ارتفاعا محسوسا و نوع من الاستقرار إلى غاية الربع الرابع من عام 2019 أين بلغت 62.65 دولار للبرميل. لكن خلال الربع الأول من عام 2020 شهدت أسعار النفط انخفاضا معتبرا وصلت فيه إلى 50.52 دولار للبرميل، خاصة إذا تم مقارنة هذا السعر بالربع الأول من عام 2019 و التي بلغت 63.27 دولار للبرميل. و مع زيادة تفشي وباء كوفيد-19 سجلت أسعار النفط انخفاضا حادا وصل إلى 31.42 دولار للبرميل، ولم

P-ISSN: 2437-0916 / E-ISSN: 2437-0916/ Legal Deposit N°6970-2015

يسجل هذا المستوى من السعر منذ سنة 2004، غير أنه مع وجود تفائل خاصة الدول الصناعية بالتوصل إلى لقاح لوباء كوفيد-19 ارتفعت الأسعار إلى 42.71 دولار للبرميل، و هذا كما يبينه الشكل (2).

شكل رقم (02): تطور سعر نفط خام برنت بالدولار الأمريكي الربع السنوي من 2014 إلى 2020.

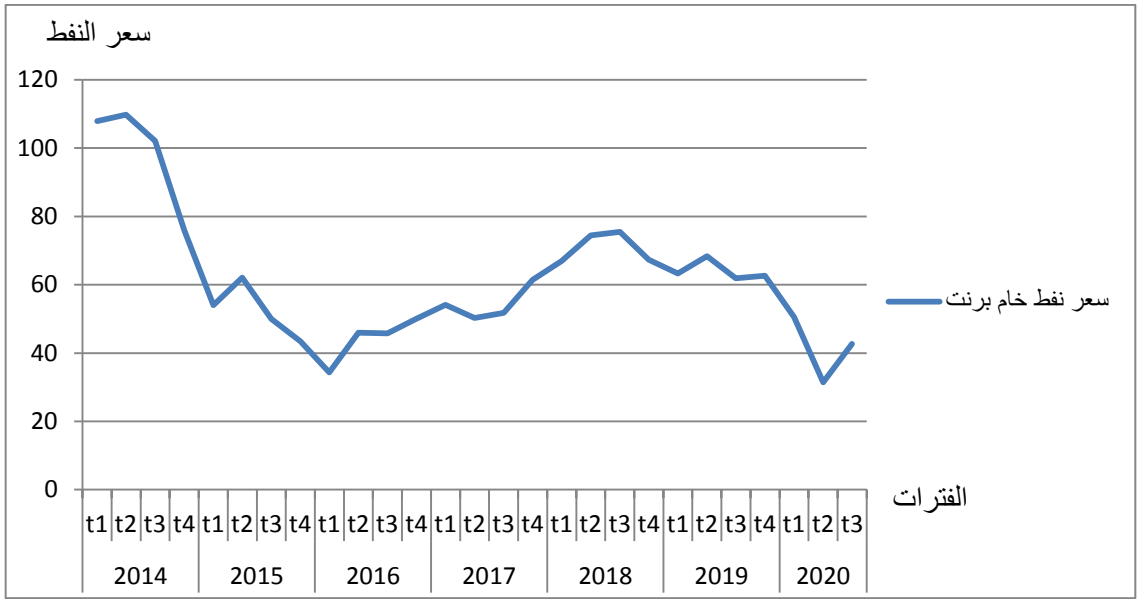

Source : Statistics of the International Energy Organization 2020.

شهد معدل قطاع المحروقات في الجزائر تذبذبات، حيث بلغ 13.3% خلال الربع الرابع من عام 2016 و التي تزامنت مع عودة أسعار النفط للارتفاع بعدما كانت لا تتجاوز 34.35 دولار للبرميل خلال الربع الأول من عام 2014، لكن بعد هذه النقطة عرف معدل نمو قطاع المحروقات انخفاضا حادا وصل إلى 11.3-% في الربع الرابع من عام 2017، و يرجع هذا إلى مستويات أسعار النفط التي اعتبرت منخفضة، و غير مشجعة على الاستكشاف و الانتاج.

يبين الشكل (03) الآتي أن قطاع المحروقات في الجزائر قد شهد نموا سلبيا بعد عام 2017 ، حيث سجل 11.3-% في الربع الرابع، و لم يبق عند هذا الحد و إنما واصل انخفاضه إلى أن بلغ 13.4-% خلال الربع الأول من عام 2020، ثم ليسجل أدنى انخفاض له خلال الربع الثالث من نفس السنة و الذي بلغ 16-%. لكن و كما يوضحه الشكل (3)، سجل معدل نمو قطاع المحروقات للجزائر ارتفاع محسوسا و الذي بلغ 7.5% في الربع الأول من عام 2021، و الذي تزامن مع عودة ارتفاع أسعار النفط العالمية نتيجة الاكتشافات الباهرة للقاح فيروس كورونا المستجد. يمكن القول هنا أن انخفاض أسعار المحروقات خاصة النفط قد ساهم في انخفاض معدل النمو في قطاع المحروقات، لكن أزمة كوفيد-19 كان أثرها قويا على الأسعار التي ساهمت بدورها في انخفاض كبير في معدل النمو في قطاع المحروقات.

P-ISSN: 2437-0916 / E-ISSN: 2437-0916/ Legal Deposit N°6970-2015

شكل رقم (03): تطور معدل نمو قطاع المحروقات في الجزائر الربع السنوي من 2017 إلى 2021.

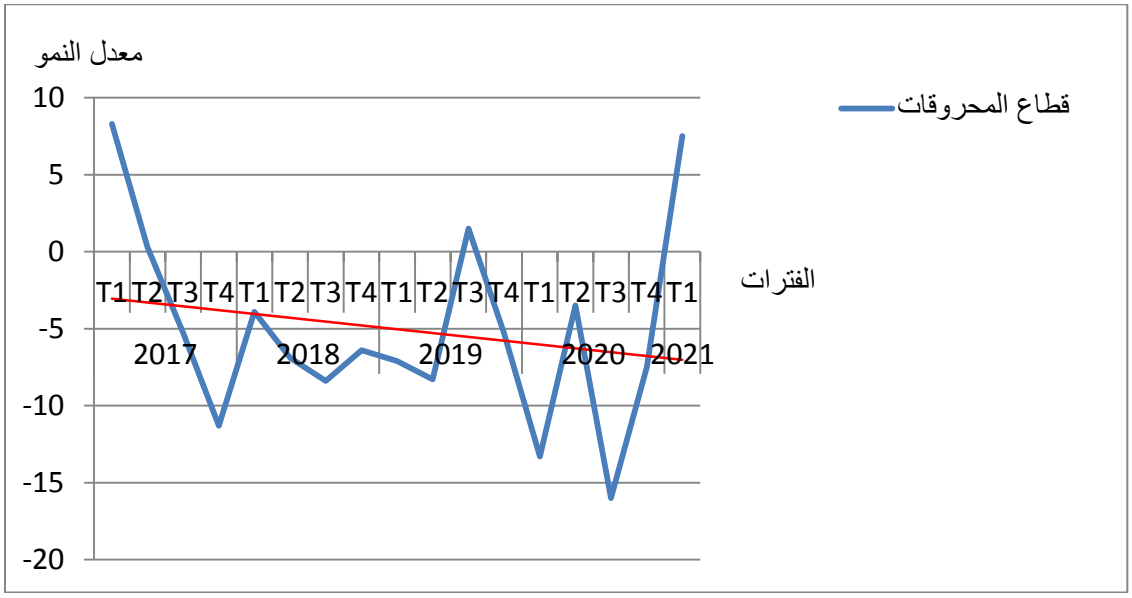

Source : les statistiques de l'office national des statistiques Algérien 2021.

نشير إلى نقطة في غاية الأهمية، و التي تتعلق بكون أن الجزائر تهتم بتصدير النفط في شكله الخام، و هو الذي انخفض سعره في الأسواق الدولية بشكل خاص، لكن النفط المكرر خاصة ما تعلق بالبنزين و زيوت التشحيم فإن أسعارها لم تتأثر كثيرا، لذا، فإن غياب الصناعة النفطية في الجزائر المتمثلة في مناطق أو مراكز التكرير ساهم في تعميق أزمة نمو قطاع المحروقات.

II-2- قطاع الفلاحة و الغابات و الصيد البحري:

يتأثر قطاع الفلاحة في الجزائر بشكل خاص بكل من نسبة تساقط الأمطار و الواردات من المواد الأولية و المعدات التي تدخل في الانتاج الفلاحي، اضافة الى الواردات من المنتجات الفلاحية، و نلاحظ من الشكل (04) أن نمو قطاع الفلاحة و الغابات و الصيد البحري يتميز نوعا ما بالاستقرار، و هذا راجع كله إلى الاصلاحات التي باشرتها الدولة خلال العقود الأخيرة للنهوض بهذا القطاع الحيوي، ذلك عن طريق الدعم المباشر و غير المباشر المقدم للفلاحين، و استصلاح الأراضي، و انجاز البنى التحتية من سدود و طرقات و سكك حديدية، بالإضافة إلى ذلك فإن المستويات المرتفعة لأسعار النفط التي سجلتها من قبل مكنها من استيراد من المواد الأولية و المعدات اللازمة للإنتاج الزراعي، وهذا ما مكنه من النهوض. نلاحظ دائما من الشكل (04) أن معدل نمو الانتاج الزراعي بعد أزمة كوفيد-19، قد بلغ 2.9% في الربع الرابع من عام 2019، لينخفض بعد ذلك على طول سنة 2020، و الذي بلغ أدنى مستوى له في الربع الأخير أين وصل إلى أقل من 1.4%، و لم يبقى عند هذا الحد و إنما واصل انخفاضه إلى أقل من 0.6% في الربع الأول من عام 2021، لكن هذا الانخفاض يمكن رده إلى انخفاض تساقط الأمطار في السنوات الأخيرة و تقليص الواردات من المواد الأولية و التجهيزات التي تدخل في العملية الانتاجية لهذا القطاع بصفة خاصة.

P-ISSN: 2437-0916 / E-ISSN: 2437-0916/ Legal Deposit N°6970-2015

شكل رقم (04): تطور معدل نمو قطاع الفلاحة و الغابات و الصيد البحري في الجزائر الربع السنوي من 2017 إلى 2021.

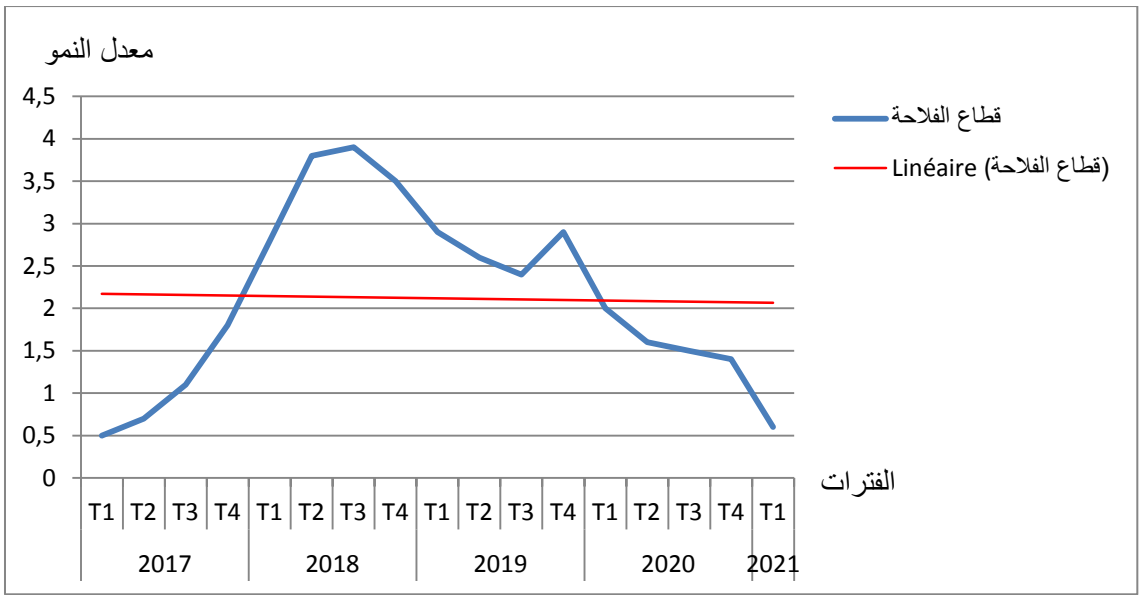

Source : les statistiques de l'office national des statistiques Algérien 2021.

لكن ما يعاب على قطاع الفلاحة من جهة أنه يمكن أن يسجل انخفاضا حادا في حالة ارتفاع أسعار النفط العالمية، حيث أثبتت التجارب السابقة أن الدولة الجزائرية تولي أهمية بالغة بهذا القطاع كلما انخفضت أسعار النفط، عن طريق استصلاح الأراضي و تقديم الدعم بصفة خاصة، لكن ما إن ترتفع أسعار النفط تتوجه الدولة إلى عمليات الاستيراد بشكل مفرط، و من جهة أخرى فإن عدم اهتمام الدولة بالصناعة التحويلية من شأنه أن يرهن فشل قطاع الزراعة، حيث عندما يتكبد الفلاحون خسائر معتبرة نتيجة انخفاض الأسعار، بسبب وجود الفائض في الانتاج الذي لا يجد تدعيم من الصناعة التحويلية، من شأنه أن يرغم جزء من الفلاحين التخلي على الانتاج في هذا القطاع.

و تبقى معدلات النمو في الانتاج الفلاحي دون المستوى بالمقارنة مع الزيادة في النمو السكاني في الجزائر، و توسع النشاط الاقتصادي، و يعود هذا كله إلى الأسباب السالفة الذكر، بالإضافة إلى ضعف تكوين اليد العاملة في هذا القطاع، و قدم المكننة، و انتشار الفساد.

II-3- القطاع الصناعي:

يوضح الشكل (05) أن معدلات النمو الربع السنوية للقطاع الصناعي في الجزائر قد سجلت استقرار و مستويات مقبولة منذ الربع الأول من عام 2017 إلى الربع الرابع من 2019، و قد سجلت أعلى معدل لها وصل إلى حدود 6% في الربع الثالث من عام 2017، و هي نسبة جيدة، غير أنه عرف بعد ذلك تراجعا ملحوظا بلغ 0.2-% خلال الربع الأول من عام 2020، ثم ليسجل أدنى معدل له وصل إلى 9.3-% في الربع الثاني من نفس السنة ، و يعتبر هذا 6الانخفاض الأخير كبيرا إذا ما تم مقارنه بنفس الفترة من عام 2019 و التي قدرت بنسبة 4.8%، بذلك يكون انتاج القطاع الصناعي قد عرف تراجعا كبيرا بسبب جائحة كوفيد-19، و يمكن ارجاع هذا إلى تأثير حضر التجول الذي فرضته الدولة على المجتمع و خاصة على وسائل النقل بمختلف أنواعها، اضافة غلى انخفاض حجم الواردات الذي ساهم في تقليص حجم المواد الأولية و المعدات و التجهيزات اللازمة للقطاع الصناعي. لكن ما نلاحظه أيضا أن معدل نمو

P-ISSN: 2437-0916 / E-ISSN: 2437-0916/ Legal Deposit N°6970-2015

الانتاج الصناعي عرف انتعاشا طفيفا بعد الربع الثاني من عام 2020، حيث ارتفع إلى أكثر من 3.3% في الربع الأول من عام 2021.

شكل رقم (05): تطور معدل نمو القطاع الصناعي في الجزائر الربع السنوي من 2017 إلى 2021.

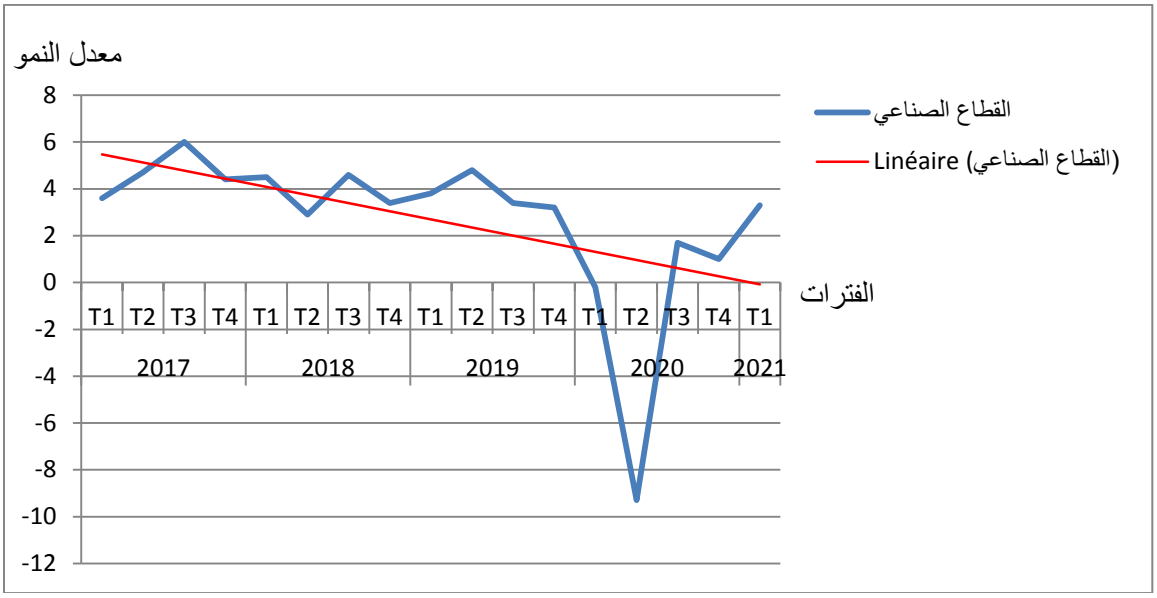

Source : les statistiques de l'office national des statistiques Algérien 2021.

II-4- قطاع البناء و الأشغال العمومية:

يبين الشكل (06) أن معدل نمو قطاع الأشغال العمومية قد عرف بدوره نوعا من الاستقرار ابتداء من الربع الأول من عام 2017 إلى غاية الربع الأخير من عام 2019، حيث تراوح معدل نمو في الغالب بين 4% و 6%، لكن مع ظهور أزمة أو وباء كوفيد-19 شهد معدل نمو قطاع البناء و الأشغال العمومية في الجزائر انخفاضا محسوسا خلال الربع الأول من عام 2020 و الذي بلغ 1.4%، ليبلغ بعد ذلك أدنى معدل له في الربع الثاني من نفس السنة و الذي بلغ 20.2-%، و هذه الأخيرة تمثل أدنى معدل نمو من بين كل القطاعات المكونة للاقتصاد الوطني الجزائري، و يمكن ارجاع هذا الانخفاض أيضا إلى سياسة الاغلاق التي انتهجتها الدولة، بالإضافة إلى انخفاض الواردات من المعدات و التجهيزات الضرورية لهذا القطاع. لكن نلاحظ أيضا أن هذا القطاع سجل أيضا ارتفاعا محسوسا في معد نموه بعد الربع الثاني من الثاني من عام 2020، حيث بلغ أكثر من 4% في الربع الأول من عام 2021.

P-ISSN: 2437-0916 / E-ISSN: 2437-0916/ Legal Deposit N°6970-2015

شكل رقم(06): تطور معدل نمو قطاع البناء و الأشغال العمومية في الجزائر الربع السنوي من 2017 إلى 2021.

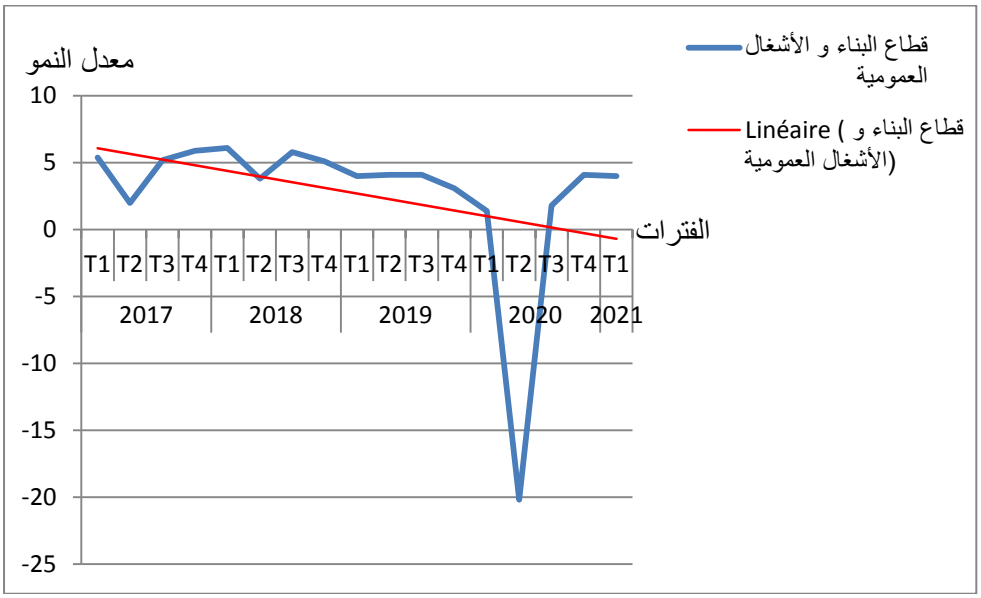

Source : **les statistiques de l'office national des statistiques Algérien 2021**.

II-5- قطاع النقل:

يعتبر قطاع النقل شريان كل الاقتصاديات و هو من أكثر القطاعات تضررا في مختلف مناطق العالم من بينها الجزائر، بسبب تعليق الرحلات خاصة النقل الجوي و البري.

انخفض عدد مسافري النقل الجوي بالجزائر بما يعادل حوالي ثمانية (08) ملايين مسافر بسبب جائحة كورونا، مما أدى إلى خسائر في الايرادات بلغت 0.8 مليار دولار أمريكي، و وضع حوالي 169800 وظيفة في خطر، و أضرار على الاقتصاد الوطني قد تصل إلى 3.1 مليار دولار[14].

أما بخصوص النقل بالسكك الحديدية فكانت الشركة تنقل ما يزيد عن 34.5 مليون مسافر في السنة، و نظرا لتعليق الرحلات تم وقف حركة المسافرين بالسكك الحديدية بنسبة 100%، و قد بلغت خسائر شركة النقل بالسكك الحديدية 01 مليار دينار جزائري منذ بداية تعليق حركتها بسبب جائحة كورونا حتى نهاية شهر أفريل 2020. أما نقل البضائع بالسكك الحديدية لم يتأثر بسبب عدم تعليق نشاطه.

خاتمة: نتائج الدّراسة والتوصيات

لاحظنا من خلال هذه الدراسة التحليلية أن النمو الاقتصادي في الجزائر يتحدد بشكل أساسي بقطاع المحروقات، و الذي بدوره يتأثر ايجابا بسعر النفط في الأسواق الدولية، بذلك، تم تأكيد الفرضية الموضوعة سابقا القائلة بأن النمو الاقتصادي في الجزائر يتحدد بقطاع المحروقات. وقد كان تأثير جائحة كوفيد-19 سلبيا على كل من قطاع المحروقات و قطاع النقل، لكن سجل كل من قطاعي الفلاحة و الأشغال العمومية معدلات نمو ايجابية، إلا أنها تبقى دون المستوى، بذلك نقول أن الفرضية الثانية محققة نوعا ما كذلك.

يتميز النمو الاقتصادي في الجزائر بالضعف و عدم استجابته لحاجيات السكان المتزايدة و المتعددة، و أنه شديد التأثر بالصدمات و التغيرات التي تحصل في اقتصاديات الدول الأكثر استهلاكا للمحروقات في مقدمتها النفط، أي أن الاقتصاد الجزائري هو اقتصاد مفقر يعتمد بشكل مفرط على قطاع المحروقات، و قد ساهمت أزمة كورونا أو كوفيد-19 في تعميق الأزمة الاقتصادية، حيث نتج عن انخفاض أسعار النفط بسبب تقلص الطلب العالمي على النفط تأثير كبير في قطاع المحروقات، الذي سجل انخفاضا قياسيا بلغ أكثر من 13%، و هذا ما سمح من جهة بانخفاض الايرادات الضريبية التي أثرت على النفقات العمومية، و من جهة أخرى انخفاض حجم الواردات من السلع و الخدمات التي انعكست بدورها سلبا على التكوين الاجمالي لرأس المال الثابت، نتيجة لذلك، تضررت أغلب القطاعات الاقتصادية في الجزائر.

و يمكن القول أن ما زاد من تعميق أزمة قطاع المحروقات في الجزائر هو عدم اهتمام الدولة بإنشاء صناعة نفطية حقيقية، و التي تتعلق بمناطق التكرير (البنزين و زيوت التشحيم...إلخ)، لأن أسعار هذه الأخيرة لم تتأثر كثيرا في السوق الدولية.

يتضح لنا من خلال هذه الدراسة أن قطاع النقل تأثر بدوره بشكل كبير، لا سيما فيما يتعلق بنقل المسافرين بالسكك الحديدية، و النقل الجوي للمسافرين، و هذا من شأنه أن يساهم في تعميق الأزمة، خاصة على البطالة. لكن يمكن القول أن القطاع الوحيد الذي سجل معدل نمو ايجابي خلال أزمة كوفيد-19 هو قطاع الفلاحة و الغابات و الصيد البحري الذي بلغ 2% في الربع الأول من عام 2020، في حين سجل قطاع البناء و الأشغال العمومية أدنى معدل نمو من بين كل القطاعات المكونة للاقتصاد الوطني الجزائري، و الذي بلغ 20.2-% خلال الربع الثاني من عام 2020، قطاع المحروقات بمعدل نمو 16-% خلال نفس الفترة، ثم القطاع الصناعي بمعد نمو 9.3-% خلال نفس الفترة.

نقول في الأخير أن الاقتصاد الجزائري يتميز بالهشاشة و التبعية للخارج، و ما أزمة كوفيد-19 الا سببا زاد من تعميق هذه الآثار، لكن تشير كل المؤشرات أنه في حالة استمرار هذا الوباء و عدم فعالية اللقاحات المكتشفة في الأجلين المتوسط و البعيد، فإن الاقتصاد الجزائري سوف يعرف وضعية صعبة و كارثية، و التي تتمثل في ارتفاع معدلات البطالة و التضخم في آن واحد. لذا، من أجل تخفيف حدة هذه الأزمة نوصي بما يلي:

- تشجيع المستثمرين على اقامة مشاريع مصغرة و صغيرة و متوسطة في الصناعة التحويلية.
- ابتكار طرق عمل جديدة في ظل جائحة كورونا، مثل تقسيم العمل بين الصباح و المساء، و ادخال الوسائل الحديثة في العمليات الانتاجية.
- تخفيض أو الغاء الضرائب على بعض الأنشطة الاقتصادية في ظل هذه الجائحة، لا سيما المتعلقة بأنشطة انتاج السلع ذات الاستهلاك الواسع.
- الاهتمام بالصناعة النفطية المتعلقة بالتكرير.
- العمل أكثر على تطوير وسائل النقل من حيث التنوع و التعدد.
- زيادة حجم الانفاق المتعلق بالتكوين الاجمالي لرأس المال الثابت، و زيادة الواردات.

- الإحالات والهوامش

1- Organisation Mondiale de la santé (OMS), Préparation et riposte aux situations d'urgence, consulté le 23/12/2020 sur web site : https://www.who.int/csr/disease/coronavirus_infections/fr/

2 - FUTURA SANTE, consulté le 23/12/2020 sue web site https://www.futura-sciences.com/sante/definitions/medecine-sras-4230/

3 - FUTURA SANTE, consulté le 24/12/2020 sue web site https://www.futura-sciences.com/sante/definitions/coronavirus-covid-19-18585/

4 - Éric H , de Xavier T, (2020), Évaluation de la pandémie de Covid-19 sur l'économie mondiale, revue de L'OFCE , vol 166 (n0 2),, p75, PP 61-110, consule le 20/10/2021 sur https://www.cairn.info/revue-de-l-ofce-2020-2-page-59.htm.

5- صندوق النقد الدولي، يونيو 2020، مستجدات آفاق الاقتصاد العالمي: أزمة لا مثيل لها، و تعافي غير مؤكد،01.

6 - World Trade Organization, 2020, World trade statistical review 2020, 17.

7 - Organization of the Petroleum Exporting Countries, 2020, OPEC monthly oil market report, December, Vienna, 26.

8 - التقرير السنوي لصندوق النقد الدولي، 2021، بناء أفضل للمستقبل: الجزء 1 لا وقت للتراخي، 08.

9 - زين الدين قدال، آسية موسى، كمال بلفوضيل، 2020، تقدير آثار فيروس كورونى (كوفيد19) على الاقتصاد الجزائري باستعمال نموذج التوازن الحسابي العام، مجلة الباحث ورقلة، (العدد 20)، 369-384. الموقع: https://www.asjp.cerist.dz/en/downArticle/7/20/1/139360

10 - Simon Kuznets, 1973, "Modern Economic Growth: Findings and Reflections", *The American Economic Review, vol 63 (n0 3), 1973, 247.*

11 - Rapport des Nations Unies sur l'Algérie, 2020, Analyse rapide de l'impact socio-économique du covid-19 sur l'Algérie, En collaboration avec le Bureau Maghreb de la Commission Economique pour l'Afrique, 5-6.

12 - Conseil National Economique Social et Environnemental, 2021, « Principaux faits saillants à caractère politique, économique, social et environnementa », *Algerie, 30.*

13 - Office Nationale des Statistiques (ONS), 2020, LES COMPTES NATIONAUX TRIMESTRIELS -1er trimestre 2020 , *(n0 894), 01.*

14 - International Air Transport Association, 2020, Relief is Critical for Middle East Airlines as COVID-19 Impact Deepens, consulated the 29/12/220 on website https://www.iata.org/en/pressroom/pr/2020-04-23-01/.